المجلة الدولية (IJS)

International Journal of Research and Studies

المجلة الدولية للبحوث و الدراسات

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها أكاديمية
رواد التميز للتدريب
والاستشارات والتنمية البشرية

المجلد: (الأول).

العدد: الرابع (أكتوبر 2019).

عوامل ثورة 25 يناير وأهدافها وأهم تداعياتها على البحث العلمي التربوي.

(دراسة تحليلية).

إعداد: الدكتور/ عبد التواب سيد عيسي.

مدرس مساعد كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة.

ثمة لحظات في حياة الأمم والشعوب، تشكل موقف إفاقة ووعي وإدراك، وتشكل أوضاعًا وتنبهاً، وتكون في أعلى درجات الفهم والاستيعاب، سواء لما تمر به من مراحل مصيرية أو لما تواجهه من أخطار تهددها، أو ما تكشفه من فرص يمكن اغتنامها وانتهازها، أو لماتعيشه وتحياه من أوضاع قلقة، وما تحتاج إليه منها لتصبح أفضل وأحسن وأرقى.

ولقد كان يوم 25 يناير، هو يوم إفاقة الشعب المصرى، ويوم الوعى بأنه لايمكن لهذا الشعب أن يظل مستسلمًا لأوضاعه المفروضة عليه. ويسبق ذلك أنه يوم الإيمان بأنه لايمكن لهذا الشعب الذى يمتلك كل مقومات التقدم أن يظل متأخراً في ماراثون الحضارة الإنسانية.

لقد شهدت البشرية علي مر العصور العديد من الثورات لدرء الظلم والفساد الموجه للمواطنين من قبل الحكومات والمتمثل في الديكتاتورية وغياب الحرية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلي القمع الأمني والتضليل الاعلامي لهم.

ومن بين هذه الثورات، الثورة الفرنسية 1789م والتي كانت نهاية حقيقية لعصر الملكية والإقطاع في أوروبا، والثورة البلشفية الروسية 1917م والتي أسست للنظام الشيوعي العالمي، والثورة الإيرانية 1979م والتي أزاحت أعتى نظام ملكي معتمدة علي الجماهير الشعبية، والتي كان للشباب دوراً حيوياً فيها.

كما استشعر العالم كله أهمية وحيوية الشباب في أعقاب ثورة مايو 1968م بفرنسا حين رفع الشباب علي جدران جامعة السربون شعاراً مؤداه الثورة البرجوازية ثورة قانونية، والثورة البروليتارية ثورة اقتصادية، والثورة الفرنسية ثورة نفسية ثقافية.

أما المتصفح لتاريخ الثورات المصرية في العصر الحديث يلحظ أنها بدأت بالثورة العرابية في التاسع من سبتمبر 1881م والتي قام بها ضباط الجيش مطالبين بتحقيق العدالة وإسقاط نظارة رياض باشا، ثم شاركت فيه القوى المختلفة لأبناء الشعب بدرجة أنه أطلق عليها ثورة الفلاحين. ثم ثورة 1919م التي قام بها الشعب ضد الاستبداد الذى يمارسه الاحتلال والإفراج عن سعد زغلول ورفاقه الذين فجروا الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولي والتى بدأت بمظاهرات سلمية من قبل الطلبة يوم الأحد 9 مارس 1919 بالإضراب عن تلقي الدروس، سرعان ما تحولت الى إضراب عام بسبب القمع الذى استخدمته سلطات الاحتلال والذي كان من نتيجته مقتل أحد الطلبة في اليوم التالي للثورة.

أما ثورة 23 يوليو 1952م فقد قام بها مجموعة من الضباط بهدف إسقاط النظام الملكي في البلاد وإعلان الجمهورية، وكان أول نصر حققته الثورة خلع الملك فاروق عن العرش، وتحرير البلاد من حكمه وإسقاط أسرة محمد علي قاطبة، بعد أن حكمت البلاد أكثر من مائة وخمسين عاماً.

وبحلول يوم الثلاثاء الموافق 25 يناير 2011م قامت الثورة المصرية احتجاجاً علي الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، فضلاً عن الفساد الإداري والسياسي الذى شمل معظم المؤسسات المجتمعية، وسوء معاملة الشرطة للشعب والترهيب من قبل أمن الدولة، الأمر الذى ترتب عليه قيام ثورة شعبية سلمية ساعدت على إطلاق العنان للحرية والكرامة والوطنية لكافة المصريين.

تعد ثورة 25 يناير أول ثورة مصرية يثور فيها لشعب ضد حاكمه الوطني، وهى ثورة سلمية شعبية هدفها وقف الفساد المجتمعى فى شتى المجالات والتوجه نحو الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحقيقية، واحتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة.

وثورة 25يناير هى ثورة شعبية لإسقاط النظام الحاكم فى مصر وكان هناك عدة إشتباكات بما أدي إلى سقوط قتلى وجرحى وقد ظهر فيها الرئيس المصرى حسني مبارك بالتردد في قراراتة والتأخير في إصدارها بما أدى إلى أشتعالها وكان الرئيس المصرى قد تنحي كرئيس للجمهورية بعد ان قام المتظاهرون بحصار مبني ماسبير ومجلس الشعب والشورى وقصرالعروبة ومجمع التحرير.

ومن أهم أسباب قيام الثورة:

- وصول مصر إلى المركز 57 من بين 60 دولة فى تقريرالبؤس العالمى، من حيث معدلات البؤس والشقاء والتخلف والفقر.

- فى مصر: 48 مليون فقير يعيشون فى 1109مناطق عشوائية أى 45%من المصريين.

- وصول مصر إلى المركز 134 من بين 134 دولة فى معدل تعيين الأقارب والأصدقاء فى المناصب والأصدقاء فى المناصب المختلفة.

- فى مصر: 26% من المصريين لايعرفون القراءة أو الكتابة.

وفي ضوء ذلك نجد أن التطورات العالمية المعاصرة، والمتغيرات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية المحلية والإقليمية المصاحبة، وفي إطارمن الفهم الواعي، للدورالذي ينبغي أن يقوم به التعليم على وجه الخصوص، في ظل هذه الظروف التي يمر بها المجتمع، فإن الأمريتطلب أن يكون للبحث التربوي دور فاعل في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع في مرحلة ما بعد 25 يناير. وحتي يحقق البحث التربوي دوره المأمول منه في التطوير والاصلاح والتنمية ، فينبغي التخطيط له كمبدأ في مواجهة المشكلات المجتمعية المتعددة ، حيث لم يعد في وسع المجتمع أو الانسان في هذه الحقبة التاريخية الهامة من تاريخ مصر، أن يعيش في عفوية، أو أن يرتجل الحلول والمواقف، وإنما عليه تبنى البحث العلمي فكراً وممارسة، نظرية وتطبيقاً،إنطلاقاً من أهميته ودوره في تحقيق التنمية الشاملة.

وأشارت دراسة (هيثم محمد إسماعيل الطوخي) (2011): (الآن بعد ثورة 25 يناير) التي أحدثت ومازالت تغيرات جوهرية وعميقة في المجتمع المصري، والتي نأمل أن تكون بداية لطفرة

تحولية وتغير شامل في أوضاع المجتمع المصرى، من حيث تحقيق الديمقراطية، والتفاعل الإيجابي مع العولمة، والمشاركة الإيجابية في تكوين الثقافة الكونية والنظام العالمي في إطارمن التواصل والتعاون مع الحضارات والدول الأخرى، والتبني السياسي والمجتمعي لنهضة علمية.

مشكلة الدراسة: إذا كانت الشواهد تؤكد بأن المجتمع شهد خلال مرحلة ما بعد 25 يناير، وما قبلها، تحويلات بنائية عديدة، أفرزت العديد من القضايا والمشكلات على كافة المستويات، من أهمها (الحرية – الإنتماء – المواطنة– العنف – الطائفية– أطفال الشوارع– تدني المكانة الإجتماعية للمعلم– المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي – واحتياجات سوق العمل) وأنه لا يمكن معالجة تلك القضايا أو المشكلات ووضع الحلول لها دفعة واحدة، وفي نفس الوقت، بسبب الأزمة الإقتصادية الخانقة التى يعاني منها المجتمع، فإن ذلك يقتضي ضرورة العمل على تحديد أولويات هذه القضايا والمشكلات، واستشراف الدور المتوقع للبحث التربوي إزاء معالجتها، ثم تحديد المتطلبات التى يمكن في حال توافرها تفعيل دورالبحث التربوي في معالجة هذه القضايا، وهذا ما يهدف اليه البحث الحالى، وفي ضوء ذلك تتلخص مشكلة البحث في وضع رؤية مستقبلية للبحث العلمي التربوي في التعليم العالي في ضوء ثورة 25 يناير في مصر.

اسئلة الدراسة: ما أهداف ثورة 25 يناير وما أسبابها وتداعياتها على البحث العلمي التربوي.؟

هدف الدراسة: تعرف أهداف ثورة 25 يناير وأهم تداعياتها على البحوث العلمية التربوية

أهمية الدراسة:

– **الأهمية النظرية:** أن يضيف البحث جديداً إلى المعرفة التربوية (تفسير جديد لمصطلح).

–**اهمية تطبيقية:** يتوقع من البحث الحالي ان يستفيد منه في توجه سياسة التعليم.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف من هو كائن وتفسيره، وهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ، وتهدف البحوث الوصفية على وصف الظواهر أو أحداث وجمع الحقائق والمعلومات والبيانات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها وتقريرحالتها كما توجد عليه في الواقع. لذا فهو منهج يعتمد على الوصف والتحليل والاستنتاج والتنبؤ.

يعرف المنهج الوصفي بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التى تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً علي جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث.

مفهوم الثورة، وخصائصها: إن وضع مفهوم واضح ومحدد للثورة أمر صعب جدا، بسبب تنوع الفهم للمصطلح وتنوع اقتراب المفكرين منه، كل حسب أيديولوجيته وحسب اختصاصه، فالاختلاف حول هذا المفهوم يكون – في الغالب– إما للاختلاف العقائدي أو لتباين التخصص العلمي.

ومن ناحية أخرى فإن مفهوم الثورة يختلف بناءاً علي خلفيات وقناعات معادية وأخرى مؤيده لفكرة الثورة، فالطرف المعادي يدرس الثورة بهدف التنبؤ بها وإجهاضها والحيلولة دون وقوعها بدافع المصلحة الخاصة، حيث يرى هؤلاء أن الطغيان هو النظام الطبيعي في الثورات ، وأن الثورة شذوذً وانحرافً، و يرونها جهداً ضائعاً لأن المجتمع يمكنه أن يصل إلي ما وصل إليه بالثورة بدون التضحيات و الخسائر التي تطلبتها الثورة.

أما الطرف المؤيد فيدرس الثورة للصالح العام، على اعتبار أنها وسيلة المجتمع لتعديل النظم والسياسات، فهي قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما، وهي نوع من التغيير الجذري والعميق يستهدف اكتشاف الأخطاء وبناء علاقات سليمة مكانها، تشيع العدل وتصنع التقدم.

والواقع أنه إذا كان المصطلح يعبر عن دلالة الشيء ، والمفهوم يكون الإنتاج المعرفي والتحليلي له، فإن الأمر يستوجب أن تكون الثورة مفهوما وليست مجرد مصطلح.

ولأن الثورات أيضا لا تتشابه لا في المعنى ولا في التطبيق، فمن المؤكد أنها مفهوم وليست مصطلحا، ذلك أن المفاهيم مرنة في حين أن المصطلحات شبه ثابتة.

ولذلك فان ما نقصده بمفهوم الثورة هو المعنى العام أو الفكرة التي تساعد في معرفة الإطار العام لموضوعها.

والثورة (Revolution) من المصطلحات المخضرمة التي واكبت ظهور الدولة والحياة السياسية منذ ما قبل التاريخ، ومع أن مفهوم الثورة الذي ساد على غيره من المفاهيم هو ثورة الشعب ضد الاستعمار أو ضد أنظمة استبدادية، إلا أن مفردة الثورة لغة لا تقتصر على هذا الجانب بل تشمل كل فعل يؤدي إلى تغيير الأوضاع تغييرا جذريا سواء كانت أوضاعا طبيعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

الثورة مصطلح يستخدم في سياقات ومعان عديدة، إذ قد يكون إشارة إلى تغيرات جذرية وأساسية في حقل من حقول العلم والمعرفة ، كالقول بالثورة الصناعية، أو الاقتصادية أو الثقافية، أو قد يكون إشارة إلى تحولات رئيسية في البني الاجتماعية والسياسية، ففي حين نجد من يستخدم مفهوم الثورة للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة؛ نجد البعض الآخر يستخدمه للتعبير عن تغييرات جذرية في مجالات غير سياسية كالعلم والفن والثقافة، فهم يتحدثون عن الثورة العلمية والثورة التكنولوجية والمعلوماتية والثورة الثقافية، وغيرها.

الثورة لغةً مصدرها ثار وجمعها ثورات وتعني اندفاع عنيف نحو تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية تغييرا أساسياً، وهى تعني الهيجان والوثوب والسطوع، أما الاصطلاح اللاتيني Revolution المقابل لكلمة ثورة باللغة العربية فهو تعبير فلكي الأصل شاع استعماله بعد أن أطلقه العالم (كوبر تيكوس) (1473-1543) على الحركة الدائرة المنتظمة والمشروعة للنجوم حول الشمس، ولما كانت هذه الحركة لا تخضع لسيطرة الإنسان ولتحكمه فقد تضمنت الثورة معنى الحتمية، أي انه فوق مقدور البشر مقاومتها، لقد استعمل هذا الاصطلاح للدلالة على التغيرات المفاجئة والعميقة التي تحدث في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد كانوا قبل ذلك يستعملون تعبيرات أخرى مثل التمرد والعصيان والفتنة وغيرها.

والثورة كمصطلح سياسي هي الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ من الوضع القائم، فهي تشير إلى التغيير الذي يحدثه الشعب- من خلال أدواته (كالقوات المسلحة) أو من خلال شخصيات تاريخية أو بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه - لتحقيق طموحاته لتغيير

نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية.

فالثورة أداة تطور تاريخي للمجتمعات الإنسانية، وهي حد فاصل بين النظام القديم والجديد، تحدث تغييرا جذريا في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، ويستهدف هذا التغيير إفراز منظومة تجسد مطالب الثوار وتحققها، فهي نوع من التغييرات الجذرية في البني المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد، إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.

في ضوء كل ما سبق يمكننا تعريف الثورة بأنها (نوع من العمل الايجابي الذي يقوم به الشعب بهدف إحداث تغييرات جذرية للنمط السائد في المجتمع ، واستبدالها بنط جديد يتوافق مع أهداف ومبادئ وقيم الثورة، يستهدف اكتشاف الأخطاء وبناء علاقات سليمة مكانها، تشيع العدل وتصنع التقدم).

خصائص الثورة:

إن اغلب الثورات تكاد تجتمع على جملة من الخصائص تميز العمل الثوري عن غيره وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي:

– الثورة تمثل قطاعا أكبر من المجتمع ضد فئة أصغ، وغالبا ما تكون هذه الأخيرة هي المستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية، فهي فعل جماهيري شامل، فحين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما تتباعد الشقة ما بين الحكام والجماهير وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب، لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييرا جذريا.

– التغيير وشعار كل ثورات الشعوب، وإن اختلفت الثورات في مضمون وجوهر التغيير المبتغى، ونجاح الثورة أو فشلها يكمن في تحقيق مبدأ الثورة في تغيير شامل وجذري.

– التغيير الناجم عن الثورة يكون سريعا ومفاجئا وهو سريع الانتشار بين قطاعات الجماهير، فالثورة تغيير يتم في وقت قصير نسبيا ، بحيث لا يصدق المرء أن التغيير قد حدث فعليا.

– التغيير الذي تسعى الثورة إلى تحقيقه يكون تغييرا شاملاً اجتماعياً وسياسيا وثقافياً، فكل ثورة لم تنتقل بالمجتمع انتقالا جذريا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا، فهي ثورة قاصرة ناقصة، بل لا يصدق عليها أنها ثورة، حتى ولو أسقطت نظاما وأقامت آخر، فنجاح الثورة لا يكون فقط في تغيير النظام السياسي، وإنما يتعدى ذلك الإطار ليشمل النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وغيرها، ولذلك فإن التغيير الناجم عن الثورة لابد وأن يشمل تغييراً فى نسق القيم والمعتقدات بما يتلاءم والمرحلة الجديدة ، فلكل ثورة ثقافتها وقيمها وفلسفتها وأخلاقها.

– تحدث في مجتمع تسوده علاقات ظالمة ويعم فيه فساد يكاد يكون شاملاً، بحيث تكون حرية السواد الأعظم من أفراده غير مصانة، ضائعة، أو أن تكون مجرد شعار يرفعه من يقمع هذه الحرية.

– من خصائص الثورة أنها تتكرر كما أنها سريعة الانتقال بين المجتمعات وعبر الدول، والتاريخ خير شاهد على موجات المد الثوري في العالم، فالثورة التونسية – على سبيل المثال – كانت نقطة انطلاق للكثير من الثورات العربية المصرية والليبية واليمنية وأخيرا وليس آخرا الثورة السورية.

– الثورة تبدأ فكرية، فالجماهير لا تثور إلا إذا عرفت علي ماذا تثور، فالثورة ليست هدفاً في حد ذاته إنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف، بفعل واع وإرادة حرة، من أجل حرية الإنسان وسعادته واحترامه، فهو مشروع حضاري متكامل سياسي واجتماعي واقتصادي، يخرج عن كونه انقلاباً سياسياً أو تمرداً.

ففلسفة القرن الثامن عشر وما قبله– فلسفة التنوير – والتي طرحت مبادئ مناقضة للواقع السائد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في فرنسا، كانت أهم العوامل التي أدت إلي الثورة الفرنسية لتكون مؤسسة علي أيديولوجية المساواة والحرية فى مواجهة النظام القديم المؤسس علي الامتياز وسلطة الملك المطلقة.

ولذلك تحتاج أى ثورة إلي قيادة ثورية، تقوم بتوعية الجماهير، التى لم تصل إلي هذه الدرجة من الوعي للأسباب التي ذكرناها، فتتوسع قاعدة الوعي، وتقوم القيادة الثورية المثقفة، بإقناع الجماهير بأن الوضع الحالي لا يمكن احتماله، واستمراره وتعمل على نقده وتحطيم شرعيته في عقولهم، وتطرح البديل الذي يحل محله، وتوضحه وتفهمه للجماهير، لاستيعابه وتكوين صورة مسبقة له، لضمان انحياز الجماهير للثورة.

2- بعض ملامح تاريخ الثورات فى مصر:

تعد جميع الثورات المصرية بدءاً من الهكسوس وحتى ثورة 1952 كانت ضد الاحتلال الأجنبى بهدف الاستقلال والتحرر من القيود الأجنبية، وباستعراض الثورات المصرية فى العصر الحديث، نجد أنها بدأت بالثورة العرابية فى عام 1881، وانتهت فى 23 يوليو 1952 بعزل آخر ملوكها وإعلان الجمهورية.

فقد شهد عام 1881 أول ثورة قام بها ضباط الجيش ضد الخديوي محمد توفيق؛ وهى الثورة العرابية التي تزعمها ثلاثة من الضباط هم أحمد باشا عرابي، وعلي فهمي، وعبد العال حلمي، مطالبين بحقوقهم كضباط مصريين في الترقي والوصول إلى المناصب العليا في الجيش والتي كانت مقصورة آنذاك على الشراكسة، وأيضاً زيادة الرواتب التى تكفل لهم حياة كريمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الثورة العرابية التي اكتسبت اسمها من اسم زعيمها لم تقم في ليلة وضحاها بل نشبت نتيجة لرواسب ازدادت يوماً بعد الآخر في نفوس الجنود وفي نفوس المصريين الذين شاركوا بنصيب فيها، أهمها الحالة التي وصلت إليها البلاد في شتى النواحي السياسية والاقتصادية، تلك الحالة التي هيأت المناخ وألهبت المشاعر وحركت الظلم الدفين الذي كان يعاني منه المصريون، وعلى الرغم من تسميتها بثورة الفلاحين، إلا أن عناصر المثقفين على اختلاف مصادر ثقافتهم هم الذين أيقظو المصريين من ثباتهم ومن استكانتهم، ونجحت تلك الثورة فى تحقيق أهدافها والتي تمثلت في إسقاط نظارة رياض باشا وتحقيق العدل وتلبية مطالب الشعب والجيش.

أما الثورة التي تعلق بها المصريون وشغفوا بقصصها وبطولات أصحابها فهي ثورة 1919، والتى تعد من أشهر الثورات الشعبية التى مرت بها البلاد، فقد عبرت عن الجماهير العريقة في البلاد،

وأيضًا عن موجة غضب اجتاحت الشعوب المستعمرة آنذاك، وقد اختلف ثورة 19 عن الثورة العرابية شكلاً ومضمونًا حيث (قامت الأولى على يد الشعب المصري وليس ضباط الجيش، كما كانت مطالبهم مختلفة نتيجة لتغير الظروف التي شهد تها البلاد فلم يكن الحاكم هو الشخص المدان فقط بل شهدت مصر استعماراً من قوى عظمى هي إنجلترا والتى مارست كل صنوف الاستبداد على المصريين، الأمر الذي استنفر منه سعد زغلول ورفاقه والذي أشعل هذه الثورة مستنداً علي القوي الشعبية العزلاء التي زلزلت أقدام الاحتلال البريطاني).

ورغم كل هذه الظروف إلا أن الثورة نجحت فى تحقيق نضجاً سياسياً للمصريين، والذى ساعد كثيراً فى الوقوف ضد المستعمر والمطالبة بحق الشعب فى الاستقلال، والإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، وإصدار تصريح 28 فبراير فى عام 1922، ومن ثم تحقيق الاستقلال الجزئى فى مصر.

ولقد تشابهت ثورة 23 يوليو 1952 في ظروف نشوبها مع الثورة العرابية، حيث قام بها مجموعة من ضباط الجيش ولكن اختلفت عنها في أن مطالبها قامت للمطالبة بحكم ديمقراطي من خلال إسقاط الحكم الملكى وإعلان الجمهورية، فضلاً عن أن الجيش هو الذى تحرك ضد حاكمه وضد الفساد، ثم تحولت إلى ثورة عندما ساندتها قوى الشعب المصري، وإذا ما قورنت ثورة 23 يوليو بالثورات السابقة كان لها الأفضلية عليها، فميزة هذه الثورة في تكوينها أن القائمين عليها رجال ذوو عقيدة وإيمان متفاهمون متقاربون، وكلهم من بيئة واحدة وأفكار مشتركة يدينون بمبادئ وطنية واحدة، وثمة ميزة أخري أنهم لم يكونوا من قبل أعضاء في حزب سياسي، فساروا في الثورة سيرة قومية، ولم يتأثروا بالأهواء الحزبية أو العصبية.

والمدقق فى أسباب قيام تلك الثورات وأهدافها يلاحظ أن جميعها تهدف لدرء الظلم عن الشعب والوقوف ضد المستبدين والمفسدين والمطالبة بالحرية والعدالة، وهذه المطالب تتشابه إلى حد ما مع أسباب ثورة 25 يناير 2011 م.

- ثورة 25 يناير من حيث الأسباب والأهداف والأبعاد:

إن ثورة الشعب المصري في 25 يناير، وما نشهده من ثورات في بعض أنحاء الوطن ترتبط في أسبابها ودواعيها ، وفي نتائجها وتداعياتها بالثورة المصرية، وبما سوف تنجزه عن أرض الواقع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

لقد كان لقيام ثورة 25 يناير هدفاً أسمى، وهو محاربة الفساد الإدارى والمالي والاقتصادي في المجتمع من خلال ثورة سلمية انطلقت دعوتها على الفيس بوك للمطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الديمقراطية الحقيقية لكافة أبناء الشعب المصرى.

إن أهم ما يميز هذه الثورة المصرية الحديثة هى أنها كشفت عن تلاحم الشعب المصرى ووقوفه صفاً واحداً ضد الفساد والمفسدين، ووقوف الشباب المسلمين بجانب إخوتهم المسيحيين وقيام الطرفين بمساعدة بعضهم البعض، وتشكيل لجان شعبية لحماية المواطنين.

وللوقوف على أسباب ثورة 25 يناير فقد أوجز (حمدى الفرماوى) تلك الأسباب على النحو التالى:

1. غموض السياسات والممارسات الحكومية، وعدم منطقيتها وبالتحديد منذ عام 1999 وكان تفسيرها الوحيد لدى المواطن (بيع البلد – مقدمات التوريث – تعليمات أجنبية).

2. حلم الشعب المتجدد فى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والذى بدأ فى يوليو 1952 ولم يتحقق حتى 25 يناير 2011.

3.إهدار كرامة المصرى ووصوله إلى الشعور بالاستئصال والتهميش والعجز وما ترتب على ذلك من فقدان للهوية والانتماء.

4. كسر حاجز الخوف الذى عانى منه الشعب طويلاً وذلك من خلال تفاعل الأسباب السابقة مع السمات الشخصية المصرية الأصيلة والتى كانت كفيلة لهدم حاجز الخوف وإعلان حالة الغضب.

إن الأسباب الرئيسة للثورة المصرية 25 يناير تتلخص فى:

– سوء الأوضاع الاقتصادية ،الاجتماعية، السياسية، الثقافية، التعليمية، والناجمة عن الفساد الإدارى والسياسى المجتمعى.

1– الأوضاع السياسية:

شكلت الأوضاع السياسية خلال مرحلة ما قبل 25 يناير حالة نموذجية فريدة لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي، حيث هندست هذه العلملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام القائم على الاستمرار في السلطة، وذلك إعتماداً على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية متعددة .ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي خلال تلك المرحلة، فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي، وتتمثل في:

– **انسداد الأفق السياسي:** تتمثل أهم مؤشراته في الاستبداد بالسلطة، وغياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها، وتحريم التيارات السياسية المعارضة، وإفساد الحياة السياسية الحزبية، وتشكيل أحزاب ورقية متواطئة ومشاركة في زيوع الظلم والفساد، وتزوير نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية لصالح الحزب الحاكم.

– **غياب الديمقراطية الحقيقية وضعف المشاركة السياسية:** حيث ظلت التعددية السياسية في المجتمع مقيدة لفترات طويلة، لايوجد لها أي دور واضح سوى محاولات تخفيف الضغط على النظام السياسي، ولم يصل الأمر إلى تداول السلطة بالطرق السلمية، مما أدى إلى خلق أزمة الديمقراطية التي عانى منها المجتمع، وعزوف العديد من فئاته عن المشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة، ولاشك أن غياب الديمقراطية الحقيقية هى التى أوصلت المجتمع إلى ما هو فيه من تخلف ثقافي وعلمي وسياسي واقتصادي واجتماعي.

– تحالف السلطة والثروة في مصر: إستطاعت الشريحة السياسية المسيطرة على مقاليد الأمور أن تنحرف بالمجتمع وفق آليات تزاوج المال والسلطة بالصورة التي أدت إلى عزل الجماهير عن ممارسة سياسية يمكنها أن تعبر عن إرادتها ، وكانت النتيجة هى تحالف هذه الفئة مع قوي

إقليمية ودولية ضد مصالح الشعب وضد إستقلال الدولة، والأهم أنها كرست احتكار السلطة والثروة، وسعت بكل ما تملك من خبث وسوء تقدير إلى رهن مستقبل البلد للعدو مادام ذلك يدعم استمرارها في السلطة.

وفي بداية مرحلة ما بعد 25 يناير 2011 ، تطورت الأحداث السياسية بسرعة كبيرة، وتغيرت الخريطة السياسية بشكل كبيرومستمر، مما جعل متابعة هذه التغيرات صعب للغاية، حيث مرت مصر إلى الآن وفي أربع سنوات بأربع تجارب:

الأولى: وهي التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الأمور لفترة امتدت من 11فبراير 2011 إلى 30 يونيو 2012.

الثانية: هي الفترة التي تولى فيها الدكتور محمد مرسي مقاليد الرئاسة لفترة امتدت من 1 يوليو 2012 إلى 3 يوليو 2013، ولقد كان لكل تجربة من هاتين التجربتين مالها وماعليها.

الثالثة: هى الفترة التى تولى فيها المستشار عدلي منصور الرئاسة المؤقتة لفترة بدأت من 3 يوليو2013 إلى يوم الأحد 8 يونيو 2014.

الرابعة: هى الفترة التى تولى فيها الفريق أول عبد الفتاح السيسي الرئاسة لفترة بدأت من 8 يونيو 2013، إلى الآن، وهى تجربة لم تكتمل ملامحها بعد ولا يمكن الحكم على نجاحها أو فشلها، حيث لاتزال في شهورها الأولى.

لذلك لابد أن يكون للبحث العلمي التربوي دور في معالجة هذه التحديات والقضايا السياسية التى تواجه المجتمع المصري والتي يتمثل معظمها في اقامة مجتمع ديمقراطي، وتحقيق نهضة حقيقية في كل المجالات السياسية والإقتصادية، واستكمال بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق العدالة الإجتماعية، والتى يمكن من خلالها اقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي.

2- **الأوضاع الإقتصادية:**

شهد المجتمع منذ منتصف السبعنيات من القرن العشرين وحتى الوقت الراهن العديد من التحولات الإقتصادية، بدأت بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول من نمط الإنتاج الاشتراكي إلى النمط الرأسمالي، وفتح الباب على مصراعية لكافة الاستثمارات الخارجية عربية وأجنبية ، وتراجع دور القطاع العام، واتساع نطاق القطاع الخاص، ومع نهاية الثمانيات وبداية التسعينيات بدأت مصر فى تطبيق برنامج الخصخصة كأحد توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد كان هذا التحول الاقتصادي بداية لظهور العديد من المشكلات الإقتصادية التى عانى منها المجتمع قبل 25 يناير.

وقد أدت تلك التحولات الإقتصادية وما ارتبط بها من تنمية مشوهة وغير متوازنة إلى إرتفاع معدلات الفقر، وتأكل الطبقة الوسطى، وعودة النظام الطبقي، وإنتشار العنف، وضعف وإنحلال منظومة القيم والإخلاق ، وتفشي الفساد في مختلف القطاعات الإقتصادية.

وقد بلغ النمو الإقتصادي حوالى 8,1 %، مقابل 1,5 % خلال العام السابق له 2009/ 2010، ثم ارتفع في 2011/ 2012 ليصل إلى 2,2 % ويدل ذلك على الركود الكبير الذى أصاب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن المتعارف عليه أن النمو الحقيقي لآى اقتصاد يعتمد بصورة أساسية على معدل الاستثمار، لأن الاستثمارات الجديدة هى التى تشكل العامل الأساسي للنمو.

ومن المعروف أن معدل الاستثمار في مصر هو واحد من أدني معدلات الإستثمار في العالم ، وقد شهد هذا المعدل إنخفاضاً من5,19 % عام 2009/ 2010 إلى 1,17 عام 2010 /2011، ثم انخفض مرة أخرى إلى1, 16% عام 2011/ 2012.

- أما عن معدل التضخم فقد شهدت مصر إنخفاضاً طفيفاً في معدل التضخم خلال عام 2011 ليسجل نحو 5,10 % مقارنة بنحو 1,11 خلال عام 2010 و 8,11% خلال عام 2009 ، ثم أرتفع هذا المعدل بنسبة 8,1% في يناير 2013 مقارنة بشهر ديسمبر 2012، كما ارتفع معدل التضخم السنوى في يناير 2013 بنسبة 6,6 % مقارنة بشهر يناير 2012، وارتفعت أسعار السلع الإستهلاكية بنسبة 9,13% بين يوليو 2012 ويوليو 2013.

ويتمثل التأثير السلبي لزيادة معدل التضخم على قطاع التعليم والبحث العلمي، في جعل زيادة المخصصات المالية الموجهة له وهميه، فعند مقارنة هذه الزيادة بمعدلات التضخم يتضح أنها زيادة لا قيمة لها، وبالتالي لا يستفيد التعليم والبحث العلمي بشكل واقعى، مما يعوقه عن تحقيق أهدافه.

وفقاً لنتائج استطلاعات رأى المواطنين عن أحوال البلد الإقتصادية، أشار نحو 7,38 % من المواطنين إلى أن أحوالهم المادية خلال شهر يونيو 2012 أسوأ من أحوالهم المادية خلال نفس الشهر من العام السابق له، حيث بلغت تلك النسبة 9,34 % خلال شهر يونيو 2011 مقارنة بنفس الشهر من عام 2010 ، وعن أحوال مصر الإقتصادية في مرحلة ما بعد 25 يناير أظهر نفس الاستطلاع أن 9,66 % من المواطنين يشعرون بسوء الأحوال الإقتصادية للدولة للبلد بشكل عام خلال شهر يونيو 2012 مقارنة بنفس الشهرمن العام السابق له ، في حين بلغت تلك النسبة 5,56% خلال شهر يونيو 2011.

3- الأوضاع الإجتماعية:

شهد المجتمع في مرحلة ما قبل 25 يناير مجموعة من التغيرات الإجتماعية التى طالت كل جوانب الشخصية المصرية، ولم تكن هذه التغيرات نتاجًا لعوامل ذاتية داخلية فقط بل ارتبطت بالتغيرات والمؤثرات الخارجية المباشرة وغير المباشرة في عصر العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي، ومست كافة المؤسسات في دول العالم على اختلاف درجاتها من التقدم والنمو، مما أدى إلى التأثير على القيم والمبادئ والعادات والتقاليد الإجتماعية لدى الشخصية المصرية.

- **الصناعة والبطالة:** بلغ عدد المصانع التي تم إنشاؤها خلال الفترة من 2005 إلى 2009 نحو 1982 مصنعا بتكلفة استثمارية 3,49مليار جنية وفرت نحو 215 ألف فرصة عمل، بحسب موازنة الدولة العام الماضي، لتصل تكلفة فرصة العمل الواحدة إلى 250 ألف جنية، ولو خصص هذا المبلغ بالكامل في حالة استرداده لقطاع الصناعة لتم إنشاء 7,31 ألف مصنع، وفرت 2,10 مليون فرصة عمل، وهو ما كان يقضي على البطالة في مصر، وزيادة الإنتاجية في مصر، أما إذا أخذنا متوسط الأموال المهدرة سنويا في الفساد والتي تبلغ 45 مليار جنية سنوياً لأمكن إضافة 1982 مصنعاً سنوياً توفر 250 ألف فرصة عمل، وخلال خمس سنوات

فقط كان يمكن القضاء علي البطالة ، مما يزيد من حجم الاستثمارات في مصر بنحو 45مليار جنية سنوياً، أو استغلالها في مشروعات صغيرة لتوفير فرص عمل أكثر، حيث يتراوح متوسط تكلفة فرصة العمل ما بين 20 إلى 50 ألف جنية فقط.

زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر: مصر هي ثاني أكبر دولة في إفريقيا بعدد السكان بعد نيجيريا, وهي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط. وحسب تقديرات سنة 2007 وصل عدد سكان مصر حوالي 78,733,641 نسمة يوجد تقديرات اخرى تقول ان عدد سكان مصر وصل 81,713,517 فى يوليه 2008.

ووصل تعداد سكان مصر السبت 18/ 8/ 2014 إلى 95 مليون نسمة بزيادة مليون نسمة في أقل من ستة أشهر، حيث بلغ عدد المصريين بالداخل 87 مليونا، بينما وصل عدد المغتربين منهم بالخارج وفقا لإحصاءات وزارة الخارجية المصرية إلى ثمانية ملايين.

وأشارت الساعة السكانية بالجهاز إلى أن عدد سكان مصر بالداخل وصل إلى 87 مليون نسمة السبت فى تمام سادسة وست وأربعين دقيقة من مساء يوم الاثنين 18/ 8 /2014عدد السكان 86 مليون نسمة يوم 22 فبراير 2014 أى أن عدد السكان زاد مليون نسمة في أقل من 6 شهور وبلغت الزيادة اليومية للسكان (5604 أفراد / يوم) بمعدل (3.9 فرد / دقيقة) تقريبا.

وبلغ معدل الزيادة الطبيعية 2,5%خلال عام 2013 بينما كان 2,6%خلال عام 2012، و طبقاً لتقديرات السكان في يوم 18/8/2014 تعتبر محافظة القاهرة أكبر محافظات الجمهورية عدد سكان، حيث بلغ عدد سكانها 9,2 مليون نسمة بنسبة (10.6%) تليها محافظة الجيزة 7,5 مليون نسمة بنسبة (8.6%) ثم محافظة الشرقية 6,4 مليون نسمة بنسبة (7.4%).

وتعتبر محافظة جنوب سيناء أقل المحافظات سكانا، حيث بلغ عدد سكانها 172 ألف نسمة بنسبة (0,2%) تليها محافظة الوادى الجديد 222 ألف نسمة بنسبة (0.3 %) ثم محافظة البحر الأحمر 342 ألف نسمة بنسبة (0.4%). واوضح ان مؤشرات توزيع السكان وفقا للمساحة بتركز سكان مصر فى (7.7%) فقط من إجمالى مساحة الجمهورية خاصة بالوادى والدلتا.. وتبلغ الكثافة السكانية للجمهورية (1130 نسمة /كم 2) للمساحة المأهولة

فقط، وقد سجلت أعلى كثافة سكانية بمحافظة القاهرة (47285 نسمة /كم 2) يليها محافظة الجيزة (6122 نسمة /كم2)، بينما سجلت أقل نسبة كثافة سكانية بمحافظة جنوب سيناء (9.7 نسمة /كم2) تليها محافظة السويس (67 نسمة /كم2).

زيادة عدد السكان صاحبه تدهوراقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الإستفادة من ازدياد الأيدي العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لكنهم من غير وظائف مجزية إلى تكثير سواد المعارضة، حيث كان الشباب العمود الفقري للثورة، فضلا عن معرفتهم الوثيقة عموما بوسائل الإتصال الحديثة واستخدامهم الفعال لها في تنظيم الثورة و إبقائها حية خلال قطع نظام حسني مبارك للإتصالات في البلاد من بدايات الثورة ولعب هذا العامل دورا كبيرا بل ورئاسيا فى اندلاع الثورة خاصة مع زيادة نسبة الفقر فى المجتمع المصرى حيث ارتفعت الى 80% من الشعب منهم اكثر من 40% معدومين اى تحت خط الفقر وعلى هذا انقسم المجتمع المصرى الى طبقتين ليس بينهما وسط احداهما اقليه تملك كل شيء وهى تمثل 20% فقط من الشعب وطبقة ثانيه اغلبيه لاتملك اى شيء وهى تمثل 80% من الشعب وهذا هو النظام الاوليجاركى الذى يسيطر فيه قله على الثروه مستولين على حق الشعب الكادح وهذا ما يطلق عليه الراسماليه الاحتكاريه التى يحاول فيها رجال الاعمال والمستثمرين السيطره والاحتكار على هيئات ونظم الدوله محاولين ادارة دفة الحكم لمصلحتهم فهم بذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدوله تشريعية كانت او تنفيذيه بل وحتى قضائيه.

4- الأوضاع الثقافية:

تميزت الأوضاع الثقافية وأساليب حياة البشر في المجتمع في مرحلة ما قبل 25 يناير بوجود أزمة ثقافية ، تمثلت في وجود فضاء ثقافي هش وضعيف، تتناقض منظوماته القيمية مع بعضها البعض من ناحية، ويفقد الآليات الفعالة للتنشئة وفق بعض القيم الفعالة المتضمنة فيه من ناحية أخرى، ويتم اختراقة بلا رحمة من قبل ثقافة العولمة العاتية التي تمتلك كل أسباب آليات الاختراق من ناحية ثالثة.

وبتحليل الأوضاع الثقافية وأساليب حياة البشر في المجتمع المصري قبل 25 يناير نجد:

– **اختلال الهوية الثقافية واللغوية:** حيث شابها نوع من التفكك والاضطراب، وضرب من التنافر والتناقض، فاللغة العربية – اللغة المنطوقة – تعاني من بلبلة الألسن وتعدد اللهجات والرطانات التي تحسب بالعشرات، كما أن الثقافة القومية لم تنج من هذا التفرق والتمزق، ولم تسلم من الخلط وخلخلة البناء، فهناك ثقافة الخاصة وخاصة الخاصة، وثقافة العامة وعامة العامة، وثقافة رجل الشارع، وثقافة أهل الحرف والصناعات، وهذه الثقافات وإن اتفقت في بعض الثوابت وما أقلها، تدفع بأصحابها إلى مسارات من السلوك متباينة ، وتوجههم اتجاهات متباعدة، ومن ثم يصعب الالتقاء عند نقطة الهدف القومي، وهي الانتماء إلى الوطن.

– تزايد النزعة نحو ممارسة العنف: حيث تشير الشواهد الحياتية للمجتمع المصرى في السنوات الماضية إلى تزايد النزعة نحو ممارسة العنف والتطرف بصورة المختلفة بدءًا من عنف الحوار ومرورًا بالتشاجر والصراع اليومي وانتقالاً إلى العنف الجسدي والاغتصاب، ومن يلاحظ سلوكيات التلاميذ بالمدارس يستطيع أن يرصد مظاهر العنف السائدة في العلاقات بينهم وكذا بينهم وبين اساتذاتهم والذى يندرج من العنف اللفظي إلى العنف المعنوى إلى العنف الجسدي والمادي.

لقد كانت النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك، هى أن المجتمع بات يشهد كلاً فى قيمه الإجتماعية والأخلاقية التى عرف بها عبر تاريخه، وأنه يمر بمنعطف تاريخى يجعل الشخصية المصرية التي تميزت باعتزازها بتاريخها وقيمها وفضائلها في مفترق طرق بين المحافظة على القيم الأصلية التى حفظت كيان المجتمع المصرى، وبين ما تعرضت له من مؤشرات أدت إلى طغيان نقاط الضغف على نقاط القوة.

لذلك لابد للبحث العلمي التربوي من دور في معالجة هذه المشكلات الثقافية التي تؤثر بما لايدع مجالا للشك على المنظومة الثقافية التي يجب أن يتحلى بها المواطن المصرى ، والتى يمكنها أن توجه سلوكه في مختلف مجالات الواقع.

5- **الأوضاع التعليمية:**

شهد المجتمع قبل 25 يناير مجموعة من الظواهر والمظاهر السلبية التى طالت كل مراحل التعليم وأنواعه، والتى أدت تفاعلاتها إلى ما يشهده المجتمع اليوم من أحدث ووقائع، واذا أمعن النظر إلى تلك الظواهر، وأخضعت لشئ من التحليل وإعمال الفكر، لتبين أنها في مجملها انعكاس لتلك الأبعاد والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أصابت المجتمع.

ويمكن رصد بعض المشاهد التعليمية لملامح الوضع التعليمي، وهى:

- **غياب الفلسفة والإخلال بالمبادئ:** والتخبط في السياسات والاستراتيجيات والتى طالت مختلف عناصر المنظومة التعليمية، كما طالت المبادئ العامة والأمور التفصيلية، والتى ارتبطت بشخص المسئول الأول عن التعليم، ليأتى من بعده برجاله ومستشاريه وخبرائه ليعيدوا الكرة بزعم التطوير والاصلاح، وكأن كل من يأتي يريد أن يكون له بصمته، وليس من شك في أن اتخاذ مثل تلك القرارات المتعجلة وغير المدروسة ليلقي بانعكاساتها على التعليم في الميدان.

- **تدهور محتوى التعليم ونوعية عوائده:** كمحصلة لعدم التناغم وغياب التنسيق بين عناصر ومكونات المنظومة التعليمية، فأهداف التعليم والتعلم ملتبسة وغير واضحة أو محددة اجرائيًا، ومناهج التعليم وما سيتتبعها من استراتيجيات تعليمية تعلمية هى بدورها يشوبها الكثير من نواحى العوار، هذا فضلاً عما يكتنف عمليات وإجراءات التقويم ومجالاته من قصور، ان ذلك وغيره مرجعه إلى غياب الرؤيه الكليه الشامله لمايجب أن يكون عليه الموقف التعليمي والمؤسسات.

- **التردي في أحوال المعلمين وتدنى مكانتهم الإجتماعية:** مما لاشك فيه، فإن حالة التردي في أحوال المعلمين، وعدم قدراتهم على العيش، في ظل الظروف الإجتماعية والإقتصادية الحالية، تجعلهم يلجأون إلى أعمال إضافية، تعوق أدائهم لمتطلبات وظيفتهم، بالإضافة لضعف مكانة المعلم، سواء على مستوى النظام التعليمي أو على المستوى المجتمعي، فما زالت النظرة له غير مرضية، بسبب ضعف رواتب المعلمين، وشعور المعلمين بضعف الفعالية والتأثير لأسباب عديدة مثل ظروف الفصل من حيث تكدس عدد الطلاب، وقلة الامكانات المتاحة، وتكدس المناهج الدراسية، وعدم معرفة المعلم لمبررات أسباب التغير والتجديد.

وبنظرة تحليلية فاحصة ومدققة لأحوال وواقع التعليم العالي والجامعي في مرحلة مابعد 25يناير، يتبين أن الأوضاع التعليمية بمرحلة التعليم الجامعي، شهدت نمواً ملحوظاً في أعداد: الطلاب، والخريجين، وأعضاء هيئة التدريس العاملين فيه، حيث بلغ إجمالى الطلاب المقيدين بالتعليم العالي عام 2011/ 2012 نحو 2,1 مليون طالب، مقارنة بنحو 2,5مليون طالب عام 2007/2006 م، وتصل نسبة الطلاب الذين ينتمون إلى الجامعات الحكومية منهم نحو 51% من إجمالى الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالى، أما الطلاب المقيدين بالمعاهد العليا الخاصة فتصل نسبتهم إلى 13,4%، كما تصل نسبة الطلاب المقيدين بجامعة الآزهر إلى 12,7%.

كما بلغ إجمالي الخريجين بمؤسسات التعليم العالي عام 2011/2010نحو 484,4ألف ، مقارنة بنحو 490,3ألف طالب عام 2007/2006، منهم 58,7% ينتمون إلى الجامعات الحكومية ، كما بلغ إجمالي الخريجين الذين ينتمون إلى المعاهد العليا الخاصة 79,4 ألف خرج، يمثلون نحو 16,4%من خريجى التعليم العالي عام 2011/2010، وبلغ إجمالى أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي عام 2011/2010نحو 97 ألف عضو، 85ألف عضو منهم ينتمون إلى مؤسسات التعليم العالي الجامعى، بينما نحو 12 ألف عضو ينتمون إلى مؤسسات التعليم العالى غير الجامعى.

وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالى الذين ينتمون إلى الجامعات الحكومية 70,2 ألف عضو، بنسبة 81,9% من إجمالى العاملين بتلك المؤسسات يليهم جامعة الأزهر بنسبة 10,4%، ثم الجامعات الخاصة بنسبة5,4%، والآكاديميات (تضم الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ،والنقل البحرى، والسادات،وأكاديمية الفنون) بنسبة 1,7% وذلك عام 2012/2011، وتجدر الاشارة إلى أن حوالي 6000آلاف من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالى غير الجامعى هم أعضاء أصليون أو دائمون بينما 5,58آلاف هم أعضاء منتدبون وذلك عام 2012/2011.

2. امتداد قانون الطوارئ لأكثر من ثلاثين عاماً والذى بمقتضاه لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه، وتستطيع الحكومة أن تبقيه فى السجن دون محاكمة بحجة الحفاظ على الأمن القومى.

3. الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من جانب رجال الشرطة والمتمثلة فى مقتل الشاب خالد سعيد بسبب التعذيب داخل أقسام الشرطة، ومقتل الشاب سيد بلال نتيجة لتعرضه للتعذيب داخل جهاز أمن الدولة.

4. غياب العدالة الاجتماعية، وتفشى التفاوت الطبقى بين أفراد المجتمع حيث بلغت نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 40% من سكان البلاد الأمر الذى ترتب عليه العديد من المشكلات المجتمعية.

5. تفشى الرشوة والمحسوبية فى الوظائف والتعيينات وذلك نتيجة طبيعية لسوء الأحوال الاقتصادية المجتمعية.

6. التضليل الإعلامي من قبل وسائل الإعلام المختلفة وإرضاء النظام السياسى من خلال إبراز أنه بدون هذا النظام بأجهزته الأمنية سوف تنتشر الفوضى وتُعم المشكلات والتى من بينها الفتنة الطائفية.

لا ينبغي للبحث العلمي التربوي أن يقف موقف المشاهد فقط إزاء الأحداث المتوقع حدوثها في مصر، أو موقف المنتظر للتعليمات بشأن ما يجب أن يفعله، بل أصبح من الضروري تحديد الأدوار المطلوبه من البحث العلمي التربوي للقيام بها في المجتمع.

ولعل ثورة 25 يناير تتطلب أبعاداً جديدة من قبل المؤسسات المجتمعية ومن هذه الأبعاد مراجعة الأهداف التربوية للبحث العلمي واستحداث آليات للتفعيل الحقيقى للمواطنة، بغية التوجه نحو جعل البحث التربوي مؤسسه لتغيير الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع، فضلاً عن ضرورة تغيير اتجاهات الباحثين وأنماط تفكيرهم من خلال تزويدهم بعض المعلومات والخبرات والمهارات الجديدة ، والتي تثري لديهم أساسيات المواطنة الصالحة.

واشارت دراسة هيثم محمد إسماعيل الطوخي (2011): إلى مجموعة من المقومات الأساسية لإصلاح التعليم العالي في مصربعد ثورة 25 يناير في مصر والتي بدونها لن تكون هناك عملية إصلاح حقيقي، وإنما سنظل ندور في حلقة مفرغة، ومن أهم هذه المقومات:

- التبني السياسي والمجتمعي لنهضة علمية، وأن يكون إصلاح التعليم جزءا من عملية إصلاحية شاملة لمختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- وجود فلسفة ورؤية واضحة للتعليم العالي تنبع من فلسفة المجتمع المصرى وحاجاته ومتطلباته وتطلعاته من ناحية، وتراعي طبيعة العصرالذي نعيش فيه ومتطلباته وتحدياته من ناحية أخري

- أن تتم عملية الإصلاح بالتنسيق والتكامل مع إصلاح شامل للتعليم قبل العالي.

- أن تشمل عملية الإصلاح مختلف عناصر منظومة التعليم العالي وفق رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار حقيقة الترابط والتداخل بين هذه العناصر.

- مضاعفة الإنفاق على التعليم العالي، وضخ استثمارات ضخمة في هذا المجال.

- إتاحة التعليم العالي للجميع وفي كل الأعمار.

الأهداف العامة للبحث العلمي التربوي في ضوء أسباب وأهداف ثورة 25 يناير 2011 م:

يعتبر تحديد الأهداف التى يسعى البحث التربوي إلى تحقيقها من أهم الخطوات اللازمة للنهوض بالبحث التربوي وتعزيز دوره في تطوير النظام التعليمي المنشود لمرحلة ما بعد 25 يناير، وربطها بعلاقات أوثق بالمجتمع وبعملية التنمية، وذلك في إطار من الخطوات والإجراءات العملية الصحيحة، ومن خلال العمل على بلورة اتجاهات حديثة في البحث التربوي، تقوم على أساس ربط البحوث التربوية بخطط التنمية، والارتقاء بها إلى مستوى القدرة على مواجهة تحديات المستقبل عن طريق التنوع والتكامل والشمول في المجالات المجتمعية كافة، والتوجه نحو المشكلات التي تواجه التعليم على نحو مباشر ووضع الحلول المناسبة لها.

وقد كانت أهداف ثورة 25 يناير معلنة عبر شعارات مرفوعة مكتوبة وعبر عقائد استقرت في نفوس الثوار فجاهرو بها ونادوا بها ووقفوا في وجه الحاكم يطالبون بها وهي: الحرية، العدالة

الاجتماعية، الكرامة الإنسانية، والديمقراطية، وتوفير لقمة العيش، والمواطنة، وهي قيم ينبغي أن يتمتع بها الفرد في ظل حياته في دولة ذات نظام ديمقراطي تسعى إلى الوقوف في مصاف الدول الكبرى بما تمتلك من تاريخ طويل في العراقة والأصالة وإثبات الذات، وكان التجريف العقلي، والبوار البحثي، وعدم ظهور ملامح حقيقية للفلسفة السياسية والاقتصادية عوامل أدت إلى شيوع قيم مجتمعية أراد المجتمع التخلص منها نهائياً عن طريق الثورة، وفي ظل هذا التغيير بدا للوطن وجه آخر يستقبل بقوة قيماً جديدة ويحاول تطبيقها ويسعي للعمل بها.

- **بناء الثقة بالنفس وإرادة التغيير**: لابد أن يؤدي البحث التربوي إلى بناء الثقة بالنفس باعتبار ذلك ركيزة أساسية لدعم قدرة الإنسان على المبادرة وبالتالي قدرته على الاختيار ثم الانتقال إلى إرادة التغيير.

- **تدعيم الاستقلال الذاتي والوطني**: يقول (كناتوار سنغ) رئيس وزراء الهند: نحن من الضخامة بحيث نستعصي على أن يدفعنا أحد، ومن الكرامة بحيث لا نكون تبعاً لأحد، ومن الاستقلالية بحيث لا نكون عملاء للأخرين.

- **بناء ثقافة الحوار**: الحوارأسلوب من التعامل فيما بين الناس أساسه الإحساس بمساواة كاملة بين كافة أبناء الأمة لا تتميز فئة ولا تتمايز عن غيرها من بقية الشرائح والفئات لأي سبب من الأسباب.

- **بناء قدرات التفكيرالعلمي والتحليل الناقد والتفكيرالإبداعي**: لم تتقدم الإنسانية إلا عندما انتقل الإنسان من مرحلة التفكير الخرافي والأسطوري إلى مرحلة التفكيرالعلمي.

- **تحقيق مجتمع العدالة بالقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء**: العدل هو قيمة كل القيم فالحق والخير والجمال كل منها أساسه عدل، والحياة تفقد معناها الإنساني إذا فقدت قيمة العدل.

- **التربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**: التنمية تغييرهادف ومقصود ومخطط للانتقال بالإنسان والمجتمع من وضع غيرمرغوب فيه إلى وضع يصبو للوصول إليه، وفق خطط ومنهاج شامل قائم على دراسة موضوعيه للواقع الإنساني المعاش بكل جوانبه.

- أهم توصيات البحث في ضوء ما سبق:

- توعية الباحثين بأهمية المستحدثات العلمية والتى كانت إحدى الركائز التى انطلقت منها ثورة 25 يناير، ولعل هذا تأكيد على ضرورة مسايرة التقدم العلمى مع التحلى بالأخلاق الفاضلة ومنها التسامح ومقابلة الإساءة بالحسنة.

- في عصرالديمقراطية التي نسعى لتحقيقها بعد ثورة 25 يناير، فإن التعليم الجيد لابد أن يرسخ مبادئ حق الاختلاف، واحترام الرأي الآخر، والاعتراف بالغير، ونبذ ثقافة الإجماع، والتعصب ونفي الآخر .وهذا هوجوهرالحياة الديمقراطية، وشرط من شروط العيش والتفاعل مع مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وثورة الاتصال.

- يراعي البحث التربوي دعم الديمقراطية بجوانبها المختلفة السياسية والقومية والوطنية والاجتماعية، ويتجلى ذلك فى الوفاق الاجتماعى بين جميع أبناء المجتمع الذين يعوا ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومسئولياتهم الاجتماعية والحرية التى انطلقت من ميدان التحرير.

- إن تحقيق أهداف الثورة المصرية يتوقف بالكامل على تطويرالنظام التعليمي على هذا النحو، ولن يتم تطويرهذا النظام إلا بتوافر ثلاث أمور:

- الإرادة السياسية التي تؤمن بأن التقدم لن يكون إلا عن طريق التعليم المتطور.

- التمويل اللازم للتطوير، وجعل ميزانية التعليم أهم وأعلى بنود الميزانية العامة، باعتبارها أن التعلم هوعملية أمن قومي.

- وضع استراتيجية تعليمية تتسق فيها الهيكلية العامة مع المنهجية الفنية.

- أن تراعى المؤسسات التعليمية الموضوعية في الأهداف الخاصة بكل مقرردراسي ونشاط طلابي، بحيث تكون هذه الأهداف بعيدا عن التحيز.

- استخدام وتوظيف الإشكاليات الأخلاقية في تعلم وتعزيز القيم التي من بينها، مدخل توضيح القيم، والذي يتم من خلال مجموعة من الأنشطة التعليمية التي من شانها تشجيع المتعلم

ومساعدته على التعرف والتفكير المتعمق فى قيمه ومبادئه ومواقفه الحياتية بما يمكنه من الاختيار السليم منها والتمسك بها،وتنعكس على أداءاته السلوكية.

– أن يؤمن المعلم بقضايا العدالة والحرية والكرامة الإنسانية ويتشبع بفكرها، وفهى إجمالا قيم ينبغي أن تكون راسخة بداخله، حتى يستطيع أن يغرسها فى طلابه.

المراجع:

– احمد زايد: اركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى ، مجلة الديمقراطية ،السنة 11، العدد 42، مؤسسة الأهرام، ابريل، 2011.

– السيد عبد الفتاح: أباطرة الفساد، دار الحياة ،2011، ص24.

– جمال اسماعيل الطحاوي: التحولات المجتمعية وتغير منظومة القيم بالمجتمع، مؤتمر التحديث والتغيير في مجتمعاتنا، تقييم للتجارب واستكشاف الآفاق ،قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، 7–8 أبريل 2008، ص395.

– حمدى على الفرماوى: ثورة الكرامة المصرية، عودة مصر الشباب والهوية ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 2011 . ص25–36.

– حسنين توفيق إبراهيم: النظام السياسي المصري، التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر 2011.

– خالد كاظم أبو دوح: نحو سيسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين، مجلة الديمقراطية، السنة 11 ، العدد 42، مؤسسة الأهرام، ابريل، 2011.

– سامي محمد نصار: تعليم جديد أو الكارثة، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم فى مصر 13– 14 يوليو 2011، مجلة العلوم التربوية، معهدالدراسات التربوية، جامعة القاهرة، المجلد التاسع عشر، 2011، ص35.

– سلامة صابر محمد العطار: ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم فى مصر الأهداف الكلية العامة للتعليم بعد الثورة، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم فى مصر 13– 14 يوليو 2011،

مجلة العلوم التربوية، معهدالدراسات التربوية، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع عشر،2011، ص246.

- سناء الخولي: أزمة السكن ومشاكل الشباب، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،2002.

- سيف الأسلام على مطر: حول بعض قضايا النشر العلمى، الندوة العلمية لقسم أصول التربية، بكلية التربية، جامعة الزقازيق، 17مايو 2010، ص 241.

- شعبان الطاهر الأسود: الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة ، مرجع سابق2003، ص46.

- عبد الفتاح أحمد حجاج وآخرون: حلقة نقاشية حول بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها، دعوة للحوار، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، 2009، ص 25.

عبد الرحمن الرافعى: ثورة 23يوليو 1952م ، ص11.

- على أحمد مدكور: خريطة الطريق للنظام التعليمي المصري، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم فى مصر 13- 14 يوليو 2011، مجلة العلوم التربوية ، معهدالدراسات التربوية، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع عشر، 2011، ص65.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: واقع التعليم في مصر حقائق وآراء، تقارير معلوماتية، السنة السابعة، العدد 68، القاهرة ، مارس2013 ، ص6.

- محسن أحمد الخضيري: تحليل الفجوات الاتجاهية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009، ص219.

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، 2012، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2012، ص40

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نحو منظومة القيم الايجابية الداعمة لرؤية مصر، مركز الدراسات المستقبلية، مجلس الوزراء، القاهرة، فبراير2008، ص11.

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للأسرة المصريةبعد ثورة 25 يناير، السنة السادسة، العدد 66، سبتمبر2012، ص4.

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة 25 يناير، مرجع سابق، ص6.

– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: ثورة يناير في عام، تقارير معلوماتية، السنة السادسة، العدد 61، القاهرة، يناير 2012، ص ص 4– 5.

– منظمة العفو الدولية: تنتفض أعمال القتل والإعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة، 2011، ص 7.

– هيثم محمد إسماعيل الطوخي: التعليم العالي والطفرة التحولية المنشودة بعد ثورة 25 يناير، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم فى مصر 13– 14 يوليو 2011، مجلة العلوم التربوية، معهدالدراسات التربوية، جامعة القاهرة، المجلد التاسع عشر، 2011.

– وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، مجلد8، عدد8، القاهرة، يونيو، 2013، ص13.

-Anderw Heywood: Politice. Macmillan Press. London, 1997, P75

-Didou Aupetit, Sylvie: (Political Democratization, Social Change And Education) Reform in Mexico, Department Of Educational Studies, Center For Research, National Olytechni Institute, Mexico, 2003, p. 181 .

-Victor Gourevtch, Rousseau: The Social Contract And Other Later Political Writing Cambridge University Press, Cambrid – ge, 1997, p.p 90 – 92.

المجلة الدولية للبحوث و الدراسات

(IJS)

International Journal of Research and Studies

تصدرها أكاديمية
رواد التميز للتدريب
والاستشارات والتنمية البشرية

(IJS)